مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

# التقدير نصف الشهري

## تحليل للتطورات السياسية والامنية على الساحتين الدولية والاقليمية

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

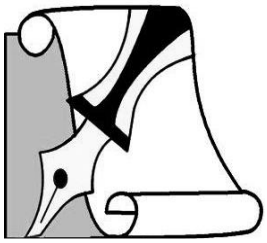

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

# تقدير نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية على الساحتين الدولية والإقليمية

---

## أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

# انتخابات تركيا البلدية والانفصام النفسي لأردوغان

**د. لينه بلاغي**

لقد شكّلت الانتخابات البلدية الأخيرة في تركيا مؤشّـرًا على بداية انقلاب ناعم على سـياسـات الرئيس التركي رجب طيّب أردوغان الانفصـــامية، لتُعيد خَلْط الأوراق؛ داخلياً في المرحلة الراهنة، وخارجياً في القادم من الأيام. ومن غير الواضـــح ما إذا كانت الخطوات التصـــحيحية لأردوغان قادرة فعلاً على مواجهة وتعديل المزاج الشعبي التركي مُجدّداً.

ومع أنّ الوضــع الاقتصــادي والتضــخّم الذي يَطال الاقتصــاد التركي، رغم التطمينات الرئاسـية، كان العنوان الأبرز في هذه الانتخابات، إلّا أنّ ملف غزة و"طوفان الأقصـى" كان حاضـرًا، وبقوّة، بما يؤكّده التحوّل الذي طال قاعدة حزب العدالة والتنمية.

أشْـــهرٌ فَصَـــلت ما بين الانتخابات الرئاســـية التي فاز فيها حزب العدالة والتنمية بالرئاســـة مُجدّداً، والانتخابات البلدية التي خسِر فيها الحزب الكثير من معاقله، مع انكفاء لشريحة مُهمّة من مؤيّديه، إما بالامتناع عن التصـويت، أو بترجيح كفّة مُعارضـيه في بعض المواقع، حيث اخْتار الناخب التركي قبل 10 أشـهر أردوغان رئيساً، بفارق كبيرعن مُنافسـه في الجولة الثانية لمعركة الرئاسـة؛ والآن، قرّر نفْس الناخب مُعاقبة حزبه ونقْله إلى مقْعد الحزب الثاني في البلاد..

الانفصـام في تركيبة شـخصـية أردوغان، ما بين العلماني وبين الإسـلامي، داخلياً وخارجياً، جَعَل حزب العدالة والتنمية في مَعْرض انتقادات متعدّدة، من أحزاب علمانية كحزب الشـــعب الجمهوري، وأحزاب إســـلامية كحزب الرفاه الجديد بزعامة فاتح أربكان، ابن نجم الدين أربكان؛ دون أن يَسْـــلم أيضـــاً من انتقادات حلفاء الأمس، على غرار أحمد داود أوغلو.

لقد اعْتمدت تركيا، بشخص الرئيس أردوغان، استراتيجية "لعب دور الجسْر الاستراتيجي" في العلاقات ما بين الشــرق الإســلامي والغرب عموماً؛ إلّا أنّ الخطوات التكتيكية غالباً ما ارتدت طابع ردود الفعل على التحوّلات الإقليمية والدولية؛ فَتَنقّل أردوغان ذهاباً وإياباً ما بين "خَليفة المســـلمين" في المحيط الإســـلامي، وبين "عضـــو الناتو" الطامح إلى جَنّة الاتحاد الأوروبي على المقلب الآخر، والشـــريك

الإسرائيلي اقتصادياً. لكن "طوفان الأقصى"، وبشكل واضح، وَضَعه أمام لحظة اختيار، من شأنها أن تؤثّر على مَساره الاستراتيجي.

**مؤشّرات الهزيمة داخلياً:**

1- هي الهزيمة الفعلية الأولى التي يَتلقّاها أردوغان، على امتداد ثلاثين عاماً من مَسيرته السياسية، إذْ تَخطّى «حزب الشعب الجمهوري»، وللمرّة الأولى، النسبة التي نالها «حزب العدالة والتنمية".

2- فَتْح شهيّة أكرم إمام أوغلو لكرسي الرئاسة في 2028، والذي قال: "كما قلتُ مرّات عديدة، من يَفُز في إسطنبول يَفُز في تركيا أيضاً؛ النجاح في إسطنبول يأخذ المرء إلى مواقع مهمّة للغاية في السياسة الوطنية."

3- على رغم تعدّد الأحزاب السياسية في تركيا، إلّا أنّ صعود نجْم حزب الرفاه الجديد الإسلامي من شأنه أن يجتذب تلك الفئة من الإسلاميين، التي فقدت ثقتها بحزب العدالة والتنمية، ممّا يعني تشظّياً وانقسامات داخل الأحزاب الإسلامية لصالح الأحزاب العلمانية. أصبح حزب الرّفاه الجديد ثالث أكبر حزب في البلاد، من خلال إدارة أجنْدة تُلْقي باللوم على الحكومة في المشاكل الاقتصادية والفشل في مواجهة "إسرائيل" بالعقوبات الاقتصادية بسبب حرْبها على غزة.

4- إنّ ناخبي حزب العدالة والتنمية في المدن الأساسية أحجموا عن التصويت لمُعاقبة الحكومة بسبب سجلّها الاقتصادي، ولاسيما أنّ التضخّم الجامح في تركيا خلال العام الماضي أضَرّ بالناخبين بشكل كبير؛ والاستجابة لهذه الأزمة جاءت ضعيفة وتقليدية، ولا تَتناسب وحجم الأزمة الاقتصادية.

5- من الواضح أنّ تعديل مسار حزب العدالة والتنمية مع الناخب التقليدي خصوصاً، والتركي عموماً، قد انْطلق، حيث عَمَد الحزب للعودة إلى مراكز الاقتراع في إحدى وثمانين محافظة. وهو سيقوم خلالها بإجراء استطلاع مفتوح، يتضمّن حوالي أربعين سؤالاً حول أسباب عدم تصويت الناخبين له، وعمل أفْرع الحزب على الأرض في المناطق المعنيّة، وأسباب المقاطعة، والتوقعات عموماً، وذلك في محاولة لتلافي ما وصَفه أردوغان ب "الإغفالات على الأرض".

6- كما من المُقرّر أن يَعْمد أردوغان إلى إجراء بعض التعديلات الوزارية التي من شأنها أن توحي للناخب التركي من حزب العدالة والتنمية بجِديّة التغيير في السياسات الداخلية. لكن مُجْمل التعديلات لن تُحقّق

الرغبات الحقيقية لدى شريحة واسعة من الأتراك بالعودة إلى النظام البرلماني السابق، بعد تحويله إلى نظام رئاسي من قِبل أردوغان.

7- الإجراءات الرئاسية لن تَطال مواقع وزارية فحسب، وإنما من المُرجّح أنها ستطال أيضاً مواقع داخل قيادة حزب العدالة والتنمية الحاكم. ومن جهته، أعْلَن حزب "العدالة والتنمية" أنّه تَسلّم رسالة الناخب وقواعد الحزب التي اعْتكفت في منازلها، ولم تذْهب إلى الصناديق ( 10 بالمئة )، رافضاً قبول توصيف ما جرى بأنّه هزيمة له أو لتحالف الجمهور معه؛ خصوصاً مع وجود إمكانية تصحيح المسار، كوْن أردوغان وحزبه باقيين على رأس السلطة التنفيذية والتشريعية حتى عام 2028، حسب الدستور التركي.

8- إنّ الفشل في إقناع الناخب الإسلامي بأنّ الرئاسة التركية قد بذلت مجهوداً في أزمة غزة، يتناسب والعلاقة مع القضية الفلسطينية الجوهرية بالنسبة للناخب التركي عموماً، والإسلامي خصوصاً، كان تَلقّفه قبل الانتخابات البلدية حليف أردوغان السابق، وزعيم "حزب الرفاه الجديد"، فاتح أربكان، حيث وصلت الاتّهامات إلى حد اعتبار من يُصوّت ل "العدالة والتنمية" بأنه "داعم لإسرائيل بالسلاح".

9- أيضاً، من المؤشّرات التي حَمَلتها الانتخابات على المستوى الداخلي، ما يطال البُعد الدستوري في تركيا، بعد نجاح أردوغان بتحويل تركيا من نظام برلماني إلى نظام رئاسي؛ وهو ما حَمَلته إشارات التحذير على لسان المُعارِض التركي أكرم إمام أوغلو، الذي أعيد انتخابه رئيساً لبلدية إسطنبول، حيث اعتبر أنّ الرئيس رجب طيّب إردوغان "سيُقصّر حياته السياسية إذا لم يَفْهم الرسالة (من الناخبين)، واستمرّ في فعل نفس سياسات "إرادة الفرْد الواحد"، وأنّ الناخبين "رفضوا قبْضة الرئيس المُشدّدة على مؤسسات الدولة التركية." وعلى الرغم من كَوْن تصريحات إمام أوغلو "الطامح جداً للرئاسة" لا تؤكّد إمكانيّة حصول تعديلات دستورية، إلّا أنها، إذا ما تَضافرت وتصريحات عدد من مُعارضي أردوغان، ولاسيما أحمد داوود أوغلو، من شأنها أن تفْتح الباب واسعاً أمام تَكهّنات بمحاولة المُعارضة اللعب على وتيرة استعادة النظام البرلماني السابق على نظام أردوغان الرئاسي، باعتباره المَخْرج الأنسب لاستعادة التوازن في الساحة السياسية الداخلية وساحة القرارات الاستراتيجية الدولية.

تجدر الإشارة هنا إلى أنّ إمام أوغلو بدأ ولايته الثانية كرئيس لبلدية إسطنبول في ظلّ قضيتين قانونيتين كبيرتين لا تزالان منظورتين أمام المحاكم التركية؛ وقد حُكِم على الرجل بالسجن وحُظر سياسياً عام 2022، بتُهمة "إهانة موظّف عام". وبينما يتم تقديم هذه القضية في عملية الاستئناف، من المُقرّر استئناف قضية فساد جنائيّة منفصلة، وصفها مُحاميه بأنها "لا أساس لها من الصحّة"؛ ورداً على سؤال

عمّا إذا كان يشعر بالقلق إزاء هذه القضايا القانونية، أجاب إمام أوغلو: "الشخص الذي سيَخاف قد يكون أردوغان."

**مؤشّرات على المقلب الخارجي:**

لا يُمكن قراءة مُتغيّرات أساسية على المستوى الخارجي في ضوء الانتخابات البلدية في تركيا، على أهميّتها في المرحلة الراهنة. إلّا أنه ما من شك بأنّ التوازنات الداخلية من شأنها أن تُلقي بآثارها على السياسات الخارجية التركية، وعلى الرغبة التركية في توسيع مدى نفوذها الإقليمي والدولي. فتركيا الحالية عاجزة عن إدارة الظهر لقضايا الشرق الأوسط الإسلامي، استناداً لرؤيتها الاستراتيجية للدور التركي في المنطقة والعالم، ورَغْبتها بلعب دور جسْر الاتصال بين الشرق والغرب؛ ولا هي قادرة على الغَرَق في مستنقع المنطقة، لاعتبارات تتعلق بالتصوّرات التركية للتجارب التاريخية التي عايشتها، من مرحلة العثمانية إلى الأتاتوركية إلى الأردوغانية، والانكفاء في كثير من هذه المواقع إلى شخصيّتها المُركّبة من "عَظَمة الإمبراطورية العثمانية" ووجع تشكيل "الدولة العلمانية"، ثم التجربة "الإسلامية – العلمانية"، التي بَيّنت الانتخابات البلدية أنها في لحظة تاريخية قد تصطدم بواقع تضارب الروئ وتصوّرات المصالح بين القومي والإسلامي، كما حصل بعد معركة "طوفان الأقصى" والموقف التركي الذي عجز عن الاستمرار بالسيْر على الحافة بين العلمانية والإسلامية.

من الواضح أنّ رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، إسماعيل هنيّة، قد وضع اللبنة الأولى لتصحيح مسار السياسة التركية على المستوى الفلسطيني، حين صرّح: "**أقول للأمّة جمعاء إن الإبادة المتواصلة تَتطلّب موقفاً مختلفاً عن الستّة أشهر الماضية**"، وذلك بعد بُرهة من تلقّيه اتصالًا من الرئيس التركي مُعزّياً باستشهاد ثلاثة من أبناء هنيّة وأحفاده، والذي أكّد فيه أردوغان، وفق بيان تركي، "**أنّ إسرائيل ستُحاسَب بالتأكيد أمام المحكمة على الجرائم التي ارتكبتها تل أبيب ضد الإنسانية**".

لكنّ موقف أردوغان الراهن هو أعْجَز ما يكون عن مواجهة هذا الواقع. فما ينتظره التوجّه الإسلامي على الأرض في قضية غزة لا يُلبّيه تقييد تركيا لبعض الصادرات، ولا انتظار المُحاسبة الدولية، بعدما فقدت المؤسّسات الدولية مُجْمَل مصداقيّتها.

الموقف الذي ألْمَح إليه إسماعيل هنيّة لا يَتناسب ومُعطيات الساحة الداخلية الاقتصادية التركية؛ ومن شأنه أن يُغْرق تركيا بمزيد من الأزمات، التي يُدرك أردوغان أنه سيُواجهها في حال تَلقّفه الفرصة

الراهنة؛ وسيَجْعله في مواجهة مع "الكيان الإسرائيلي" وحلفائه المُسَيْطرين على مفاصل الاقتصاد الدولي وصندوق النقد الدولي، والذي وافق مؤخّرًا على قَرْض جديد لتركيا.

رئيس الوزراء التركي السابق، وزعيم حزب "المستقبل" المُعارض، أحمد داوود أوغلو، كان قد انْتقَد سياسات أردوغان فيما يتعلق باستمرار التجارة مع الكيان، داعياً إلى وقْفها " فوراً وبشكل كامل"؛ واعتبر "أنّ إيقاف تصدير 54 مُنْتَجاً لوحده لا يكفي.. يجب أن تَتوقّف التجارة المستمرّة مع إسرائيل فوراً، وبشكل كامل؛ ويجب أن تُغلقوا مَجالنا الجوّي أمام الطائرات المُتّجهة إلى إسرائيل". كما دعا أوغلو إلى إيقاف رسو البواخر المُتّجهة إلى "إسرائيل" في الموانئ التركية، وقَطْع كافة الطرق التي تؤدّي إليهم عبر تركيا. وأفادَ في تدوينة له: "لطالما كانت عندكم القدرة على إيقاف تصدير العديد من المُنْتجات، ومنها وقود الطائرات؛ وتَبيّن أن هذه المُنْتجات لا تَذْهب للفلسطينيين كما تدّعون. إذاً، لماذا لم تَقْطعوها طيلة الأشهر السبعة الماضية؟"

داوود أوغلو، حليف الأمْس، والمُعارض السياسي الشرس، والمُدرِك تماماً للمستنقع الذي يُحاول توريط خصمه فيه، وعلى الرغم من هزيمة حزبه في الانتخابات البلدية، إلّا أنّ وزْنه السياسي والأكاديمي في تركيا يُخوّله المساهمة في تصعيد حملة الضغط على الرئيس التركي وحزبه، تمهيداً للانتخابات الرئاسية 2028 والنيابية، وإحباط محاولة الاستفادة من المُتغيّرات التي وافق عليها الرئيس التركي، والمُتمثّلة بوقف تصدير 54 مُنْتَجاً للكيان الإسرائيلي، مُفْرِغاً هذه الخطوة من مكاسبها، وواضعاً المزيد من الضغط على أردوغان.

وما بَيْن مطرقة الأحزاب المُعارضة وإفاضات داوود أوغلو، وبين الضغط الاقتصادي المُرتقب بعد تقييد جانب من التجارة التركية مع الكيان الإسرائيلي، وتَبِعات هذا القرار، في الوقت الذي تُعاني فيه البلاد من ضغط الديون العامة والتضخّم، يقف حالياً الرئيس التركي بين المقْصلة والسنْدان.

المُتحدّث باسم حزب العدالة والتنمية التركي، عمر تشليك، اعتبر أن التهجّم على نهج الرئيس رجب طيب أردوغان بشأن فلسطين "مُجحِف" ولا أساس له، وأن الموقف الواضح للرئيس أردوغان في قضية فلسطين والقدس، وتَضامنه مع الفلسطينيين في الأراضي المحتلة "حقيقة لا تَقْبل الجدل"، وأنه "على الرغم من كلّ الهَجَمَات التي تَعرّض لها أردوغان طوال حياته السياسية، إلّا أنه لم يَتَخَلّ ولو للحظة واحدة عن الدفاع عن القضية الفلسطينية ... هو أقوى داعم ومُدافع عن القضية الفلسطينية وأهالي غزة المظلومين."

وفي الوقت الذي رحّبت الجمهورية الإســـلامية الإيرانية بالخطوة التركية، اعتبر وزير خارجية الكيان الإسرائيلي، يسرائيل كاتس، "أن الرئيس التركي رجب طيّب أردوغان يضع "مصالح" حماس فوق الرّفاه الاقتصـــادي لتركيا، مُعْلناً أن "إســرائيل" ســتردّ على إعلان وزارة التجارة التركية تقييد تصـــدير بعض المُنْتَجات إلى إسرائيل، و"ستعدّ قائمة موسّعة من المُنْتَجات الإضـافية التي ستَمْنع إسرائيل تركيا من تصديرها."

الرئيس التركي من جانبه، بدأ حملة واسعة في محاولة منه لاستعادة مفاصل اللعبة السياسية في الداخل التركي، حيث ذكّر، في عيد الفطر، بالمعاناة الفلسطينية والآلام التي يتكبّدها الشعب الفلسطيني، قائلاً: "يَتعرّض أشـقّاؤنا في أرجاء مُختلفة من المناطق التي تَرْبطنا بها أواصـر المحبّة للظلم والقتل، ويُعانون من الجوع والمجاعة، وخاصة في غزة"، مُتّهماً مُعارضيه ب "المُستغلّين" الذين لا يرون أن "تركيا فعلت وما زالت تفعل كلّ ما بوسـعها لوقْف الظلم في غزة، وضـمان أن يسـود السـلام والهدوء في المنطقة"؛ مُذكّراً بأنّ تركيا تحتلّ الموقع الثاني بين الدول الأكثر إرسالاً للمساعدات إلى غزة في العالم.

من الواضـــح أنّه وعلى غرار الموقف الأمريكي، يؤكّد الرئيس التركي أن الإجراءات التي اعتمدها، والمتعلّقة بتقييد صادرات 54 مُنْتَجاً إلى الكيان، تأتي رداً "على عرْقلة جهود تركيا لإيصال المساعدات الإنسـانية إلى غزة جواً"، وأنّ "الإجراءات مُستمرّة إلى أن يتم تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي ومحكمة العدل الدولية، وحتى يتم إيصـــال المســاعدات الإنســانية إلى غزة دون انقطاع ودون عوائق، وبكميّات كافية"، كواجب "للأخوة أمام التاريخ والضـــمير..حتى لو لم يَعْرف البعض ذلك، أو حتى لو عَمدوا إلى التحريف رغم معرفتهم به".

إن أحد أبرز العوامل المؤثّرة في المرحلة الســـياســـية الراهنة للرئيس أردوغان، هو عامل الثقة. فمن الواضــح أنّ هذا العامل قد فُقِدَ حالياً مع اندلاع معركة طوفان الأقصـى؛ إلّا أنّ امتداداته تطال مُجْمَل السياسـة التركية منذ الموقف التركي من الأزمة السورية واللاجئين السوريين، والآثار التي تركتْها على الواقع التركي اجتماعياً واقتصـادياً، في ظل أزمة اقتصـادية خانقة، وعدم تحقيق نصـر تركي في الملف السـوري؛ بل حصـل العكس من ذلك، مُتَسـبّباً بمزيد من الضـغط على تركيا على المسـتوى الإقليمي والدولي.

وتعمل الرئاســة التركية حالياً على صــدّ التقارير التي تتحدّث عن تعاون تركي مع الكيان في المجال العسكري. لكن نَفْي الرئاسة، ووصفها الحملات "بالتلاعب" لا يُصدّقه ميزان التجارة التركية مع الكيان

في المرحلة السابقة على قرار تقييد الصادرات التركية إلى الكيان، والذي سَجّل ارتفاعاً، وصفته المراجع التركية بأنه "موسـمي". وفيما يتعلّق بالتقارير التي انْتشـرت على شـبكات التواصـل الاجتماعي حول تزويد أنقرة للطائرات العسـكرية الإسـرائيلية بالوقود، أكّدت الرئاسـة التركية أنّ "الحديث لا يدور حول الوقود المُرسَل إلى إسرائيل، ولكن عن الوقود الذي تمّ شراؤه للطائرات المدنية الإسرائيلية في المطارات على الأراضي التركية. جميع الطائرات التي تحصل على الوقود هي طائرات رُكّاب".

بالمقابل، "الكيان الاسـرائيلي" سـيعمل "على حثّ الدول والمنظّمات المؤيّدة له لوقْف الاسـتثمارات في تركيا ومنْع استيراد المُنْتَجات من تركيا. كما سيُناشد أصدقاءه في الكونغرس الأميركي لفحْص الانتهاك التركي لقوانين المقاطعة ضدّ إسرائيل وفرْض عقوبات عليها"، في خطوات سيكون من "شأنها الإضرار بالاقتصاد التركي".

وكان أردوغان، خلال فعالية إعلان أرقام الصـــادرات التركية لعام 2023، في مطلع العام الجاري، قد أعلن "أنّ صـادرات تركيا في 2023 سَـجّلت رقمًا قياسـياً في تاريخ الجمهورية، بارتفاعها 0.6 بالمئة مُقارنة بالعام 2022، وتحقيقها 255 ملياراً و809 ملايين دولار"، كاشفاً عن سياسة بلاده الهادفة "إلى خفْض التضـــخّم إلى خـانـة الآحـاد مُجـدّداً، من دون تقـديم تنـازلات في الإنتـاج والتوظيف والنمو الاقتصـــادي"، مُضـــيفًا: "هَدَفُنا ألّا نترْك بلداً لا يَعْرف المُنْتَجات التركية"؛ وهو بالتحديد ما هَدّد الكيان الإسرائيلي بضَرْبه عبر شبكة حلفائه الدوليين.

**وختاماً:**

من المُقرّر أن يزور الرئيس التركي الولايات المتحدة الأمريكية في شـــهر أيار القادم. ومن المُرتَقب أن يكون الملف الأوكراني والملف الكردي على طاولة المفاوضـــات بين الدولتين؛ والتي لن تَغيب عنها أيضـاً الرغبة الأمريكية بالضـغط التركي على "حماس" من جهة، وبحث العلاقات التركية مع الكيان من جهة أخرى؛ وقد يَسْـبقها تطوّرات على مسـتوى التوافقات مع العراق. وحتى ذلك الحين، من المُتوقّع ان تشـهد السـاحة التركية على المستوى الداخلي جمْلة من التحرّكات، التي قد تَقْترب من أسـاليب راديكالية مُقَنّعة، لاستعادة مفاصل الحياة السياسية بما يتناسب وطموحات الرئاسة التركية وحزب العدالة والتنمية، في الوقت الذي من المُرجّح أن نشـهد قَفَزات تركية على مسـتوى مناطق الصـراع الراهن، بين اللاعبين الدوليين والإقليميين، لكَسْـب نقاط من شـأنها خدمة المشـروع التركي خارجياً وداخلياً. لكن المؤكّد أنّ

الرئيس أردوغان على موعد مع لحظة فاصلة إذا ما استمرّ الوضع الفلسطيني على حاله، أو في حال تصاعد وتيرة الصراعات الإقليمية، وبما يَستدْعي منه اتخاذ موقف واضح ومُحدّد، إما باتجاه العلمانية أو الإسلامية، والمُعادِلة للاتجاه غرباً أو شرقاً.

وعموماً، هناك إجماع في صفوف الحكم والمعارضة التركية على أنّ عامل الوضع الاقتصادي والمعيشي، وطريقة اختيار المُرشّحين، والاسترخاء الحزبي في صفوف قيادات وكوادر "العدالة"؛ إضافةً إلى الاستياء من طريقة التعامل مع ما يجري في غزة، وما نُشِر حول استمرار إرسال مواد خام أوليّة لإسرائيل، كلّها مسائل أساسية في أسباب الهزيمة، وظهور الانفصام في السياسات التركية. إلّا أنه أيضاً من السابق لأوانه الحديث عن هزيمة لا قيامة فيها لأردوغان وحزبه مُجدّداً، ولاسيما أنّ استكمال انتصار المعارضة في الانتخابات البلدية دونه إمكانية استمرار التحالفات، وذلك بانتظار الانتخابات المقبلة، وقُدْرة أردوغان وعناده السياسي وخبرته، وتداعيات الأحداث الإقليمية والدولية، والمُشْرَعة على الكثير من المُتغيّرات.